

كلمة مدير عام إدارة الإحصاء المركزي
الدكتورة مرال توتليان غيدانيان
إطلاق المؤشرات الرئيسية لمسح القوى العاملة
12 أيار 2022

تُطلق إدارة الإحصاء المركزي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية اليوم نتائج تحديث مسح القوى العاملة في لبنان للعام 2022. نفذت الإدارة هذا المسح بتمويل وبمساعدة فنية من قبل منظمة العمل الدولية، وامتدت عملية جمع البيانات الخاصة بالمسح من 27 كانون الأول 2021 إلى 31 كانون الثاني 2022.

تمّ إجراء هذا المسح بهدف احتساب تقديرات محدّثة على المستوى الوطني ومستوى المحافظات، تغطي مجموعة واسعة من مؤشرات سوق العمل وخصائص أخرى للمقيمين في ضوء الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب والمليء بالتحديات في لبنان. وقد تمّ جمع البيانات للمرة الأولى عبر الهاتف وإدخالها عبر الأجهزة اللوحية (Tablets).

تكوّنت عينة المسح من جميع الأسر التي أبلغت عن رقم هاتف سواء كان خطأً أرضياً أو محمولاً في الفصل الرابع من المسح السابق أي مسح القوى العاملة والاضاع المعيشية للأسر الذي أجرته إدارة الإحصاء المركزي بتمويل من بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان بين عامي 2018 و 2019. وقد بلغ حجم العينة الاجمالي 9,459 أسرة وحجم العينة الفعلي 5,444 أسرة أي بنسبة استجابة حوالي 58% تقريباً. وتغطي العينة المقيمين اللبنانيين وغير اللبنانيين في الوحدات السكنية في لبنان، أما مخيمات اللاجئين والتجمعات المجاورة لها والثكنات العسكرية والوحدات غير السكنية بشكل عام فتقع خارج نطاق هذا المسح الأسري. تتضمن أبرز النتائج المواضيع الآتية: الخصائص الديموغرافية، والتعليم، والتأمين الصحي، والقوى العاملة وخصائص العمل الرئيسية، والبحث عن عمل، ودخل الأسرة، ونية الهجرة.

أولاً: الخصائص الديموغرافية:

إن واقع توزيع المقيمين في سنة 2022 على المحافظات اللبنانية مشابه لما كان عليه خلال عامي 2018-2019، مع انخفاض بسيط لحصة كل من محافظة جبل لبنان وبيروت و عكار لصالح باقي المحافظات.

لا تزال محافظة جبل لبنان تضمّ النسبة الأكبر أي حوالي 39% من المقيمين، أما النسبة الأصغر فقد أصبحت من نصيب محافظة عكار التي ضمتّ 5.5% فقط من المقيمين، أما العاصمة بيروت فضمتّ 6.5% من المقيمين.

في ما خصّ هرم الأعمار لعام 2022، نلاحظ أن الفئة العمرية 0-14 عاماً قد بلغت 25.4% من مجمل المقيمين، في حين أن نسبة كبار السنّ من عمر 65 سنة وما فوق قد شكّلت 10.2% من المقيمين، مؤدية بالتالي إلى ارتفاع بسيط في معدل الإعالة العمرية ليصبح 55.4% مقارنة بـ 53.9% في عامي 2018-2019.

توزع المقيمون في لبنان بين 80% من اللبنانيين و20% من غير اللبنانيين وهي نسب مطابقة لما كانت عليه في المسح السابق. وبلغت نسبة الأسر التي يرأسها لبناني 84.4% مقارنة بـ 85% في عامي 2018-2019.

أما نسبة الأسر التي ترأسها امرأة فقد انخفضت من 18% الى 16% لصالح الأسر التي يرأسها رجل.

ثانياً: التعليم

سجّل ارتفاع طفيف في عام 2022 لمعدل الالتحاق للفئة العمرية 3-24 سنة (72.7%) مقارنة بـ (71.7%) في عامي 2018-2019. ولكن الفجوة بين اللبنانيين وغير اللبنانيين لا تزال كبيرة، حيث بلغت نسبة التحاق اللبنانيين (80.2%) مقابل 52.4% لغير اللبنانيين.

بلغت نسبة الملحقين بالتعليم الرسمي وفقاً للمسح (52.8%)، وهي المرّة الأولى منذ العام 2004 التي تفوق فيها نسبة الالتحاق بالتعليم الرسمي تلك العائدة للتعليم الخاص والتي بلغت (36.9%). ومن هنا تكمن ضرورة حماية التعليم الرسمي وتطويره في لبنان حيث أن أكثر من نصف الملحقين يتابعون تعليمهم في مؤسسات تعليمية رسمية.

ثالثاً: التأمين الصحي

في ما يخص التأمين الصحي، فقد انخفضت نسبة الذين يستفيدون من تأمين صحي من (55.6%) خلال عامي 2018-2019 إلى (49%) من المقيمين في 2022، وهي المرّة الأولى منذ عشر سنوات التي تتراجع فيها هذه النسبة إلى ما دون نصف المقيمين.

أما بالنسبة إلى مصدر التأمين الصحي فقد بقي العمل الحالي أو السابق للفرد أو لأحد أفراد الأسرة المصدر الأساسي للتأمين الصحي، إلا أنه تدنّى من 64% في المسح السابق إلى 62% في 2022.

ولكن اللافت في هذا المجال هو انخفاض حصة التأمين الخاص من 22% في عامي 2018-2019 لتصبح 14% في العام 2022.

رابعاً: القوى العاملة

كما سبق وأشرنا سابقاً أن أحد أهداف هذا المسح هو تأمين مؤشرات محدّثة لسوق العمل في ظلّ التحديات الاقتصادية التي تواجه لبنان. وإذا ما نظرنا إلى الرسم البياني الحالي نستطيع استنتاج أثر الأزمات المتتالية على واقع العمل في لبنان، حيث يظهر إلى اليسار أن مؤشرات العمل انخفضت بشكل واضح، أما مؤشرات الاستغلال الناقص للعمل إلى اليمين ارتفعت بشكل لافت.

فقد انخفض معدّل النشاط الاقتصادي في لبنان (Labour force participation rate) الذي يعادل نسبة القوى العاملة إلى إجمالي المقيمين بعمر 15 سنة وما فوق من 48.8 % إلى 43.4%. ونعني بالقوى العاملة: العاملون + العاطلون من العمل (بعمر 15 سنة وما فوق) أما معدل البطالة (Unemployment rate) وهو نسبة العاطلين من العمل إلى إجمالي القوى العاملة، فقد ارتفع ارتفاعاً غير مسبوق من 11.4% إلى ما يقارب 30% ممّا يعني أن حوالي ثلث القوى العاملة عاطلون من العمل.

أما الارتفاع الأكبر فقد سجّل في المقياس المركب لقصور الاستغلال الناقص للعمل (Composite measure of labour underutilization) الذي يشير إلى عدم تطابق بين العرض والطلب على اليد العاملة و يضم كل من:

1. فئة العاطلين من العمل أي الافراد المتاحين للعمل حالياً والمستعدين للعمل حالياً وقاموا بالبحث عن عمل خلال الأسابيع الأربعة الماضية
2. فئة القوى العاملة المحتملة أي الافراد الذين يبحثون عن عمل ولكن ليسوا متاحين حالياً، أو المستعدين للعمل حالياً لكنهم لم يقوموا بالبحث عن عمل خلال الأسابيع الأربعة الماضية
3. فئة العمالة الناقصة لجهة الوقت أي الافراد الذين يعملون أقل من 40 ساعة في الأسبوع، و أرادوا خلال الأسبوع المرجعي للمسح العمل لساعات إضافية لو أتيح لهم ذلك

وارتفع هذا المقياس المركب لقصور الاستغلال الناقص للعمل من 16.2% في عامي 2018-2019 إلى 50.1% في عام 2022. وذلك يعني تحديداً أن نصف القوى العاملة الموسّعة بحاجة إلى إيجاد فرص عمل. ونعني بالقوى العاملة الموسّعة: القوى العاملة مضافاً إليها القوى العاملة المحتملة.

أما معدّل البطالة حسب المحافظات، فقد ارتفع في جميع المحافظات بدون استثناء. وسجلت محافظة بعلبك الهرمل أعلى نسبة ارتفاع في معدّل البطالة الذي سجّل حوالي 30% (من 11% في عامي 2018-2019 إلى 40.7% في عام 2022)، تليها محافظة لبنان الجنوبي حيث سجّل 24% تقريباً (من 12.3% إلى 36.5%) ، ومن ثمّ محافظة البقاع حيث ارتفع معدّل البطالة بنسبة 22% تقريباً (من 13.6% إلى 35.2%).

وقد أظهرت نتائج المسح أن 30% من العاطلين من العمل يبحثون عن عمل لفترة تزيد عن سنتين و19% لفترة تمتد بين السنة والسنتين. ممّا يعني أن حوالي نصف العاطلين من العمل في عام 2022 هم من صفوف البطالة طويلة الأمد التي تزيد عن فترة السنة.

أما بالنسبة للعاملين في العمل غير المنظم، والذين نعني بهم جميع أرباب العمل والعاملين لحسابهم الخاص الذين يديرون مشروعاً في القطاع غير الرسمي ، وجميع العاملين لدى الأسرة بدون أجر ، وجميع الموظفين الذين لا يحصلون على أي تغطية صحية من ربّ العمل أو لا يستفيدون من أية إجازات مرضية أو إجازات مدفوعة، فقد ارتفعت نسبتهم من حوالي 55% من مجموع العاملين في عامي 2018-2019 إلى 62.4% عام 2022.

أما بالنسبة إلى القطاع غير المنظم، وهو عبارة عن مجموعة من الشركات غير المسجلة والتي لا تشكل كياناً قانونياً منفصلاً عن مالكيها أو لا تمتلك حسابات، فقد ارتفعت نسبة العاملين فيه من 35.2% عامي 2018-2019 إلى 48.3% عام 2022.

بالرغم من أن معدّل التضخم بين كانون الاول 2018 وتشرين الاول 2021 وفقاً لمؤشر أسعار الاستهلاك الذي تنشره إدارة الاحصاء المركزي شهرياً قد سجّل نسبة 562% ، إلا أن متوسط الاجور في لبنان ارتفع بنسبة أقل بكثير، حيث ارتفع بنسبة 92% فقط. إذ ارتفع من حوالي 1,200,000 ليرة لبنانية عامي 2018-2019 أي ما يقارب \$800 في فترة المسح السابق، إلى حوالي 2,300,000 ليرة لبنانية في عام 2022 أي ما يقارب \$92 في فترة المسح الحالي. (دولار = 25000 ل.ل.)

وكما هو متوقع يرتفع متوسط الاجور في عام 2022 حسب المستوى التعليمي حيث بلغ 1,300,000 ليرة لبنانية للآميين مقارنة ب 3,800,000 ليرة لبنانية للآامعيين.

أما بالنسبة للشباب بعمر (15-24 سنة)، فقد اظهرت نتائج المسح أن نسبة العمالة الى السكان (Employment-to-population ratio) قد انخفضت من 30% في عامي 2018-2019 الى 17.9% في 2022، وارتفع معدل البطال (Unemployment rate) من 23.3% الى 47.8%. أما المقياس المركب لقصور الاستغلال الناقص للعمل (Composite measure of labour underutilization) فقد ارتفع من 29.4% إلى 64.2% ، مما يعني أن حوالي ثلثي القوى العاملة الموسعة لدى فئة الشباب بحاجة إلى إيجاد فرص عمل.

آامساً: دخل الأسرة

أظهرت نتائج المسح أن العمل هو المصدر الاساسي لدخل معظم الأسر اللبنانية في عام 2022، حيث أن 73% من الأسر صرّحت أن لديها دخلاً من العمل، بانخفاض 6% عن عامي 2018-2019.

كما أظهرت النتائج أن هناك اختلافاً في نسب مصادر الدخل الأخرى، حيث انخفضت نسبة الأسر التي كانت تحصل على دخل من ممتلكات عقارية أو مالية من 14% في عامي 2018-2019 إلى 5% في 2022. كما انخفضت نسبة الأسر التي تحصل على دخل من التقاعد وبدلات من التأمينات الاجتماعية الأخرى من 28% إلى 10%. أما الأسر التي استفادت من مساعدات حكومية فقد ارتفعت نسبتها من 5 إلى 11% ، والمساعدات غير الحكومية من 4 إلى 15%. أما نسبة الأسر التي صرّحت أنها تستفيد من التحويلات المالية من المقيمين خارج لبنان كأحد مصادر الدخل فقد ارتفعت من 10% في عامي 2018-2019 إلى 15% في عام 2022.

أما بالنسبة إلى دخل الأسرة من جميع المصادر، فقد أظهرت نتائج المسح أنّ ما يقارب نصف الأسر المقيمة في لبنان (49.1%) كان دخلها من جميع المصادر خلال الشهر السابق للمسح أقل من 2,400,000 ليرة لبنانية من ضمنهم 8% لم يتلقوا أي دخل نهائياً.

فقط 3% من الأسر صرّحوا أنّ دخلهم من جميع المصادر خلال الشهر السابق للمسح كان 15 مليون ليرة لبنانية أو أكثر. في حين أنّ 7.4% من الأسر فضلوا عدم التصريح عن دخلهم. غالبية الأسر المقيمة في لبنان (83%) لا تقوى على الصمود أبداً حتى لو لشهر واحد في حال فقدان جميع مصادر الدخل، مقابل قلة قليلة صرّحت أنّ بإمكانها الصمود ستة أشهر أو أكثر بدون دخل.

سادساً وأخيراً: الرغبة بالهجرة

عند سؤال المقيمين في لبنان بعمر 15 سنة وما فوق عن الرغبة بالهجرة، أبدى أكثر من نصفهم (52%) رغبته بالهجرة من لبنان. أما حسب الفئات العمرية فكانت الرغبة بالهجرة أكثر لدى الفئات الشابة (69%) ممن هم بعمر 15-24 سنة و(66%) ممن هم بعمر 25-44 سنة، مقابل 10% فقط لدى المسنين بعمر 65 سنة وأكثر.

وعند السؤال عما إذا كانوا قد باشروا بمعاملات الهجرة، تبين أنّ 7% من الأفراد المقيمين في لبنان بعمر 15 سنة وما فوق والذين أبدوا الرغبة في الهجرة قد باشروا فعلياً بمعاملات الهجرة، وقد صرّحت أكثرية هؤلاء (88.5%) أنّ سبب الهجرة هو الوضع الاقتصادي الحالي في لبنان.

بعد نشر هذه المؤشرات الاساسية، نودّ لفت انتباهكم إلى أنه سيتم اليوم نشر ملخص بأهم النتائج على موقع الادارة الالكتروني، على أن ينشر التقرير النهائي المفصل عن واقع العمل والبطالة قريباً مرفقا بجداول إحصائية مفصلة وهامة عائدة لمختلف الفصول، ونتمنى أن تساعد هذه النتائج في وضع السياسات اللازمة والضرورية لتخطي الوضع الصعب الذي تمرّ فيه البلاد.

وأخيراً، نودّ الإدارة أن تكرّر الإعراب عن خالص تقديرها للدكتورة ربا جرادات، المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية، وفريق عمل منظمة العمل الدولية على تمويل هذا المسح وعلى كل ما قدموه من دعم تقني وإداري لإدارة الاحصاء المركزي.

وأود أن أوجه شكري الخاص للسيد طارق حق على مساهمته الفعالة في هذا المسح ولكل من السيدة غرايس عيد ، السيد فرهاد مهران والسيد مصطفى حقي على التعاون التقني الناجح وعلى مساندتهم فريق عمل إدارة الاحصاء المركزي.

وتود إدارة الاحصاء المركزي أن توجه تحية خاصة لروح الزميل الراحل السيد نادر كيروز وأن تعرب عن تقديرها واحترامها له ولجهوده الدؤوبة حيث لعبت قيادته دوراً أساسياً في التخطيط والتصميم لهذا المسح.

ولا بد من التعبير عن شكرنا وتقديرنا لمساهمات موظفي إدارة الإحصاء المركزي في إنجاز هذا المسح، ونخص بالذكر ميساء ضاهر وعلي حميّة وهيفاء الحسيني وأمينة بصبوص وإبتسام جوني وروى حمود وعلي خريس ويونس الكجك وأسعد غصوب وزينب شهاب وأماني حاوي و مارلين باخوس.

كما نشكر فريق العمل المؤقت الذي ساهم بالعمل المكتبي وجمع البيانات وأخص بالذكر السيد محمد طراف والسيدة شنتال الحاج، وأخيراً أتوجه بالشكر للأسر التي استجابت على تعاونها مع فريق عمل المسح.